

الفعل

تعريفه وأقسامه وأبوابه

صلاح الدين الزعبلاني

تشعبت أقوال النحاة في تعريف الفعل ، وتباينت مذاهبهم في اعتماد الحد الذي يعقد عليه هذا التعريف ، كما اختلفت كلمتهم في تقسيمه بين البصرية والكوفية . ولا بد من بسط الكلام على هذا كله ، قبل المضي في البحث عن أبوابه .

تعريف الفعل

أقدم ما بلغنا في تعريف الفعل مقالة سيبويه (١٨٣ هـ) في الكتاب . قال سيبويه في (باب علم ما الكلم من العربية - ١/٢) : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنييت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، ولما هو كائن لم ينقطع » وأردف : « فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومنكث وحمد ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمرا : اذهب واقتل واضرب ، ومغبرا : يقتل ويذهب ويضرب وينقتل ويضرب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت » وختم كلامه فقال : « فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، ولها أبدية كثيرة ، ستبين أن شاء الله » .

□ تعريف الفعل بالمثال :

ونلاحظ أن هذا التعريف إنما عقد على حد (المثال) إذ قال : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء » . فالفعل ، كما جاء ، أمثلة اشتقت من لفظ أحداث الأسماء ، أي المصادر . قال سيبويه : والأحداث نحو الضرب والقتل والحمد ، فمن هذه

الأمثلة ما اشتق لما مضى ، وهو الفعل الماضي ، وما اشتق لما يكون ولم يقع ، وهو فعل الأمر ، وثالث اشتق لما هو كائن لم ينقطع ، وهو المضارع . وكل مثال من هذه الأمثلة قد صيغ لزمن من الأزمنة .

ومن جرى على منهاج سيبويه هذا في تعريف الفعل فاتخذ (المثال) حداً في التعريف كبير نعاة الأندلس أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأشبيلي الأندلسي (٣٧٩ هـ) . وقد عُرِف نعاة الأندلس بسلك طرائق النعاة المشاركة في كثير مما كتبوه في اللغة والأدب ، وقد يستدركون عليهم شيئاً مما حققوه . فالف الزبيدي مختصر كتاب العين للخليل بن أحمد ، وطبقات النحويين واللغويين بالمشرق والأندلس ، وكتاب الواضح في العربية . وقد عكف على (الكتاب) مؤلف سيبويه فشقفه ومهره وأحصى مسائله واستقرى دقائقه ، لكنه استدرك عليه بعض ما جاء فيه ، في كتابه (الأبنية) . قال الزبيدي في كتاب الواضح : « اعلم أن جميع الكلم ينقسم على ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى . فالاسم ... والفعل قولك : ضرب وخرج وانطلق ، ويضرب ويخرج ، واضرب واسمع ، وما أشبه هذا » ، فلم يزد في تعريف الفعل على أن جاء بأمثله منه للماضي والمضارع والأمر .

□ تعريف الفعل باحدى دلاليته الزمن وبدلاليته الحدث والزمن :

ومن النعاة من اتخذ في تعريف الفعل حد الزمن وحده . فالفعل ما اقترن بزمن والاسم ما لم يقترن به . ويُفترض على هذا بأن الزمن واحد من دلالاتي الفعل ، فقد وضع الفعل ليبدل على معنى ، الزمن جزء منه ، كما وضع الاسم ليبدل على معنى ، ليس الزمن جزءاً منه . وأقدم تعريف اتخذ مثل هذا الحد ، هو ما جاء به الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة (١٨٩ هـ) . فقد روي عن الكسائي أنه قال : « الفعل ما دل على زمان » كما ذكره الدكتور الساقى في كتاب (أقسام الكلام العربي / ٦٩) .

والكسائي امام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبعة .

وقد حدا هذا الحد أبو الحسن بن كيسان (٢٩٩ هـ) ، فقد حكى عنه قوله : « الفعل ما كان مذكوراً لأحد الزمانين : إما ماضٍ أو مستقبل ، والحد بينهما » ، كما أشار اليه الدكتور الساقى في كتابه (أقسام الكلام العربي / ٦٩) وابن كيسان أحد العلماء البغداديين الذين أخذوا النحو عن امام البصريين المبرِّد أبي العباس محمد بن يزيد (٢٨٥ هـ) وامام الكوفيين ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى (٢٩١ هـ) ، فكان بصرياً كوفياً .

وإذا كان الكسائي وابن كيسان قد عرفا (الفعل) بالزمن فوصفاه باحد دلاليته ، فقد عمد النعاة بعدهما الى احكام تعريفه فوصفوه بدلاليته (الحدث والزمن) . وأقدم ما جاء من ذلك في تعريف الفعل ، ما قاله أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (٣٣٧ هـ) ، في كتابه الايضاح : « الفعل على اوضاع النحويين ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل نحو قام يقوم / ٥٣ » وذكر ذلك في كتاب (الجمل / ١٧)

أيضاً • والزجاجي ممن جمعوا علم الكوفة الى علم البصرة، وقد كان الى البصرية أميل، لكنه لم يتمسب لأحد المذهبين فيحاكي بغير دليل أو يتابع بغير حجة •

ونهج الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧ هـ) نهج الزجاجي في التعريف فقال : « كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان محصل » • ولما وصف المعنى باقترانه بالزمان تحقق أنه الحدث ، وفي اشارته الى اقتران الحدث بزمان محصل زيادة في الاحكام • والفارسي كما هو معروف علم من أعلام البصرة والقياس • ومن مؤلفاته الإيضاح والتكملة والتذكرة وسواها •

وجرى النحاة بعد الفارسي على هذه السنة في التعريف فقال جبار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨ هـ) في كتابه (الفصل / ٢٤٣) : « الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان » والزمخشري من أئمة القياس بعد الفارسي وابن جني ، وهو صاحب الفصل والكشاف •

وعلى ذلك كلام ابن الحاجب في الكافية (٦٤٦ هـ) ، اذ قال : « الفصل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة » . وقد عقب على هذا شارح الكافية الامام عبد الرحمن محمد الجاسي (٨٩٧ هـ) فقال : « ولما وصف ذلك المعنى باقترانه بالزمان تعين أن يكون المراد به الحدث » • وابن الحاجب هو أبو عمرو عثمان بن عمر • وقد صنف في النحو الكافية وشرحها ، وشرح (الفصل) بكتابته (الايضاح) ، كما صنف في الصرف كتابه (الشافية) •

وهكذا فعل الامام الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب ، اذ قال : « هذا اللفظ الدال على معنى مفرد أعني الكلمة ، أما أن يدل على معنى في نفسه أو على معنى لا في نفسه ، الثاني العرف ••• والاول أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما أن تقترب بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، الثاني الاسم •• والاول الفعل أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ٧/٠٠ » • والرضي هو الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (٦٨٦ هـ) •

ولا نفس الامام ابن حنبل عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله (٧٦٩ هـ) شارح الفية ابن مالك ، محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائفي (٦٧٢ هـ) اذ قال : « الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف ، لأنها ان دلت على معنى في نفسها غير مقترن بزمان فهي الاسم ، وان اقترن بزمان فهي الفعل ، وان لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف » •

أما ابن مالك فقد عرف الفعل في شرح التسهيل بدلالته الحدث والزمان المعين ، كما عرفه في تسهيله وشرحه بشأنه في الاسناد ، بل عرفه في ألفيته بعلاماته أيضاً ، كما سرفاه •

ولم يخرج السيوطي الامام الحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ) ، في كتابه (معجم الهوامع / ٤) عما جاء به ابن الحاجب في الكافية والجاسي

والرضي في شرح الكافية ، وابن عقيل في شرحه للالفية . ومضى سائر المتأخرين من النحاة على هذا النهج حتى القرن الرابع عشر الهجري .

فقد ثبت بما تقدم أن النحاة قد نحووا منذ القرن الرابع الهجري الى تعريف الفعل بدلالته الحدث والزمان . وقد اهتموا الى ذلك بطبيعة الحال باستقراء مواضع استعمال الفعل العربي في مختلف نصوصه شعراً ونثراً . ولا يعني هذا بالطبع أن أسلافهم قد قصدوا في تعريف الفعل الى اغفال هاتين الدالتين ، وكل ما في الأمر أن كل جماعة قد اتجه اهتمامها الى صفة أو أكثر من صفات الفعل ، أو خاصة أو أكثر من خواصه ، أو استرعى نظرها شأن من شؤونها في بناء الجملة ، فابرزت ذلك في تعريفها له .

فقد قال سيبويه في تعريف الفعل مثلاً أنه أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيته لما مضى ولما يكون ، وما دام الفعل قد اشتق من لفظ الأحداث ، أي المصادر ، وبني لما مضى ولما يكون فقد اقترن معناه هذا بالزمان فتعَيَّن بذلك أن يدل على الحدث والزمان جميعاً .

ولا ننس أن سيبويه قد أشار في تعريفه هذا الى مذهب البصريين في اشتقاق الفعل من المصدر ، فالمصدر هو الأصل والفعل هو الفرع ، خلافاً للكوفيين الذين اعتدوا الفعل هو الأصل . وقد استوفى أبو البقاء العكبري عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الامام محب الدين (٦١٦ هـ) شرح مذهب البصرية هذا . قال السيوطي في (الأشباه والنظائر - ١/ ١٢٨) : « قال أبو البقاء في التبيين : الدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق ، منها : وجود حد الاشتقاق في الفعل ، وذلك أن الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقاً وفرعاً على المصدر . وتحقق هذه الطريقة أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني ، وهذا المعنى لا يتحقق الا في الفرع الذي هو الفعل ، وذلك أن المصدر له معنى واحد ، وهو دلالة على الحدث فقط ، ولا يدل على الزمان بلفظه ، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص ، فهو بمنزلة اللفظ المركب قائمه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد ، ولا تركيب الا بعد الافراد ، كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص الا بعد الدلالة على الحدث وحده . » وأردف : « وطريقة أخرى وهي أن تقول : الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر ، تدل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر ، فكان مشتقاً من المصدر . » ومعلوم مالا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة . . . » والعكبري هو صاحب اللباب في علل البناء والاعراب ، ومؤلف الاعراب عن علل الاعراب ، والبيان في اعراب القرآن ، واعراب الحديث النبوي وسواها . وهو في مصنفاته النحوية محيط بأراء أئمة النحو . وقد أخذ بأراء البصرية عن بيئته وساق أدلتهم وحججهم وقام بشرح كثير من مصنفاتهم .

ومن عرف الفعل بدلالتيه الحدث والزمان أبو حيان الأندلسي أبو عبد الله محمد ابن يوسف بن علي بن يوسف ، فقال : « انه - أي الفعل - يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته » كما حكاه السيوطي في الاقتراح (ص / ١٠) وقد أشار ابن جني

(٣٩٢ هـ) الى هذا في الخصائص (٩٨/٣) فقال : « ألا ترى الى - قام - ودلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله ، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه » . فأوحى كلامه هذا بان تعريف الفعل بدلالته أدنى الى علم الصرف الذي يبحث بنية الكلمة فيعنى بالمفردات من حيث صورها وهيئاتها ، على حين جاء تعريف الفعل بشأنه في الاسناد ، كما سئرى ، أدنى الى علم النحو الذي يعنى ببناء الكلام وتأليفه فيتناول الاسناد أي نسبة دل من عنصري الجملة اسمين كانا أو اسماً وفعلماً أحدهما الى الآخر ، حقيقة وحكما . وليس الاسناد ضم كلمة أو ما يجري مجراها الى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه ؟ وقد قصد بما يجري مجرى الكلمة الجملة الواقعة خبراً عن مبتدأ . قال الشريف علي ابن محمد الجرجاني في ترميزاته : « الاسناد في عرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين الى الأخرى على وجه الافادة الشامة ، أي على وجه يحسن السكوت عليه ، وفي اللغة اضافة الشيء الى الشيء / ١٤ » .

□ تعريف الفعل بشأنه في الاسناد :

نحاة النحاة في القرن الرابع الهجري نهجاً آخر في تعريف الفعل فعرفوه بملاحظة ما له من شأن في الاسناد . فالاسم في بناء الجملة ما يستند ويسند اليه ، أي يخبر به ويخبر عنه ، والفعل ما يستند ولا يستند اليه أي يخبر به ولا يخبر عنه ، أما الحرف فعا لا يستند ولا يستند اليه .

واقدم تعريف اعتمد هذا الحد في تعريف عناصر الجملة الثلاثة الاسم والفعل والحرف وتمييز أحدهما من الآخر ، هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (٣١٦ هـ) . فعلى حين نهج في كتابه (الخط) نهج سيبويه في التعريف فقال : « الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فالاسم مثل رجل و فرس أو الفعل مثل جلس يجلس ، والحرف نحو من وحق والباء في قولك : مرتت بزيد ، واللام في قولك : لزيد مال » . فقد نهج في كتابه (الموجز) نهجاً طريفاً فقال : « والفعل ما كان خبراً ، ولا يجوز أن يخبر عنه » ، وأبو بكر هذا قد أخذ النحو واللغة عن المبرد أبي العباس محمد بن يزيد ، واليه انتهت رسالة النحو بعد موت الزجاج أبي اسحاق (٣١١ هـ) . ولأبي بكر عدة مؤلفات منها (الخط) و (الأصول) وموجزه ، وقد خالف فيها البصريين في مسائل كثيرة .

وخذنا هذا الحد في تعريف الفعل شيخ نحاة الأندلس أبو علي عمر بن محمد الاشبيلي المعروف بالشلوبين (٦٤٥ هـ) . فقد حكى عنه قوله : « وأيضاً فإن الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون الا مخبراً به ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه » ، كما جاء في الاشباه والنظائر للسيوطي (١١٩/١) . وللشلوبين كتاب في التعليل على كتاب سيبويه ، وآخر في النحو سمّاه التوطئة .

وقد شاع نحو من هذا التعريف عند كثير من علماء الأندلس الذين رحلوا الى الشرق ، ومنهم محمد بن عبدالله بن مالك جمال الدين الطائي (٦٧٢ هـ) ، وقد نسب الى (جيشان)

الاندلسية وهي تقع الى الشرق من قرطبة . ولد ابن مالك في هذه البلدة وانتقل الى دمشق وتوفي فيها . وقد صاغ في (النحو) الفيتة التي نظمها وسماها بالخلاصة ، وذاع صيتها وكثر شراحها ، ومن هؤلاء الشراح ابن الناظم بدر الدين بن محمد بن عبدالله بن مالك (٦٨٦ هـ) . وقد جاء في شرح التسهيل لابن مالك قوله : « الكلمة ان لم تكن ركن الاسناد فهي الحرف ، وان كانت ركناً له فان قبلت الاسناد بطرفيه فهي اسم ، والا فهي فعل » .

وقال الامام بدر الدين في شرحه للألفية : « الكلمة اما ان يصح ان تكون ركناً للاسناد او لا ، الثاني : الحرف ، والأول : اما ان يصح ان يسند اليه أولا ، الثاني الفعل والأول الاسم » .

وجرى على ذلك شراح الألفية فقال علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن الأشموني (نحو ٩٠٠ هـ) : « ان الكلمة اما ان تصلح ركناً للاسناد او لا ، الثاني الحرف ، والأول اما ان يقبل الاسناد بطرفيه او بطرف ، الأول الاسم والثاني الفعل » ، ولا يخرج كلامه هذا عما جاء به ابن الناظم الامام بدر الدين . وقد اورد الشيخ الأشموني يقول : « والنحويون مجمعون على هذا ، الا من لا يمتد بخلافه » . وقد ارشد بتمريفه الى كيفية تألف الكلام من الكلم بأنه ضم كلمة الى كلمة فأكثر على وجه تحصل منه الفائدة ... » .

ولا شك ان تعريف الفعل بشأنه في الاسناد كان ثمرة البحث في الجملة المفيدة وما تنطوي عليه من مسند اليه أو مخبر عنه ، ومن مسند أو مخبر به ، ومن اسناد أو ارتباط للمسند بالمسند اليه ووقوع النسبة بينهما . ولا ريب ان هذا البحث في حقيقة أمره جزء لا ينفك عن مادة النحو ، ولو غدا تفصيل القول في أحوال الاسناد والمسند اليه والمسند ، من خصائص علم المعاني الذي عقد موضوعه على البحث في أحوال التراكيب العربية ، ويمد الشيخ عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) صاحب الرسالة الشافعية في الاعجاز ودلائل الاعجاز ، اول واضع لهذا العلم .

□ تعريف الفعل بعلاماته :

وقد عمد بعض أئمة القرن الرابع الهجري الى تعريف الفعل بما يختص به من علامات يتميز بها من الاسم والحرف . وأقدم من لنا هذا النحو الامام ابن جني أبو الفتح عثمان (٣٩٢ هـ) ، وابن جني أعلم أهل عصره بالنحو والتصريف ، وقد تلمذ لأبي علي الفارسي خاصة ، وله في الصرف كتب كثيرة ، منها اللمع في التصريف ، والمنصف في شرح تصريف المازني ، والتصريف الملوكي ، عدا ما جاء في كتابيه النفيسين : سر صناعة الاعراب والخصائص ، مما يتصل بهذا العلم . وقد جاء في كتاب اللمع قوله : « والفعل ما حسن فيه قد ، أو كان أمراً ، فأما قد فنحو قولك : قد قام وقد قعد ، وقد يقوم وقد يقعد ، وكونه أمراً نحو قم واقعد » . وكتاب اللمع كتاب مشهور عمد كثير من الأئمة الى شرحه ، ومن هؤلاء الثماني أبو القاسم عمر بن ثابت (٤٤٢ هـ) ، ومنهم ابن الشجري أبو السعادات هبة الله بن علي (٥٤٢ هـ) ، كما شرح كتاب (التصريف الملوكي) . ومنهم ابن الدهان

أبو محمد سميد بن المبارك البغدادي (٥٦٩ هـ)، وقد أسماه الفرقة ، ومنهم محب الدين أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (٦١١ هـ)، وقد أسماه (المتبع في شرح النسخ) .
وقد حذا هذا الحدو في التعريف ابن مالك (٦٧٢ هـ) فقد عرف الكلام وما يتألف منه في متن (الفيتة) فقال :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم فعل ثم حرف الكلم
وميز الاسم من الفعل والحرف فقال :
بالجر والتنوين والندا وال
وميّز الفعل فقال :

بتا فعلت وأتت ويا فعلي ونون قبلن فعل ينجلي

فذكر من علامات الفعل : تام الفاعل وتام التأنيث الساكنة ويا الماخاطبة ونون التوكيد .
ودرج ابن أجروم محمد بن داود الصنهاجي (٧٢٢ هـ) على هذا في مقدمته المشهورة المعروفة بالأجرومية ، فقال : « والفعل يعرف بقدر السين وسوف وتام التأنيث الساكنة » .

وهكذا فعل الامام أبو محمد جمال الدين بن يوسف . . ابن هشام الانصاري المصري (٧٦١ هـ) في كتابه أوضح المسالك ، فذكر من علامات الاسم الجر والتنوين والنداء و (ال) غير الموصولة ، كما عدد من علامات الفعل تام الفاعل ، وتام التأنيث الساكنة ، ويا الماخاطبة ونون التوكيد ، كما جاء في متن الألفية . وقد ذكر ابن هشام في كتابه (قطر الندى) نحو من هذا ، مقترنا بشيء من التفصيل اذ قال : « وأما الفعل فثلاثة أقسام ماض ويعرف بتام التأنيث الساكنة ، وبناءه على الفتح كضرب ، الاعم وار الجماعة فيضم كضربوا أو الضمير المرفوع المتحرك فيسكن كضربت . . وأمر ويعرف بدلالته على الطلب مع قبوله يام الماخاطبة . . . ومضارع ويعرف بلم وافتتاحه بحرف من حروف أنيت ، ويسكن مع نون النسوة . . . ويفتح مع نون التوكيد . . . » .

وقد قام الشيخ خالد الأزهرى (٩٠٥ هـ) يشرح كتاب (أوضح المسالك) ، وجرى عليه في متن (أزهريته) فقال : « وعلامة الفعل قد، نحو قد قام زيد وقد يقوم ، والسين نحو سيقول ، وتام التأنيث الساكنة نحو قامت ، ويا الماخاطبة مع الطلب نحو قومي » ، وقد أقر ذلك بالشرح الوالي الشيخ حسن بن محمد المطار الشافعي المصري (١٢٥٠ هـ)، وله حاشية على الأزهرية ، وعلى جمع الجوامع كتاب الامام السيوطي .

ولاشك أن من نهج في تعريف الفعل هذا النهج، فيميزه من الاسم والحرف بعلامات فارقة، إنما سلك في ذلك الطريقة التعليمية التي يأخذ بها المصنفون حيناً لترسيخ سمات الشيء في ذهن الدارس ، وهي لا تمنى أكثر من تعقب الفعل في مواضع استعماله المختلفة واستقراء ما يتصل به فيها من أداة سابقة له أو لاحقة .

أزمنة الفعل

مر بنا في تعريف سيبويه للفعل في (الكتاب - ٢/١) قوله : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء وبنييت لها مضى ، وما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » ، وقد شرح قوله هذا فقال : « فاما بناء ما مضى فذهب . . » فقضى بأن أول أزمنة الفعل هو الماضي . وأردف : « وأما بناء ما لم يقع فانه قولك أمرا : اذهب واقتل ، ومغبرا : يقتل ويذهب » فانبنى على هذا أن ثاني الأزمنة عند سيبويه هو المستقبل أمرا كان أو مضارعا . ومضى يقول : « وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن اذا أخبرت » أي وكذلك يقتل أو يذهب اذا بني للحال فهو كائن لم ينقطع ، فازمنة الفعل عند سيبويه اذا ثلاثة : ماضٍ ومستقبل يكون أمرا أو مضارعا دالا على الآتي ، ومضارع أي حال مستمر . وقد جرى النحاة على هذا فالفعل عندهم ماضٍ ومضارع للحال أو الاستقبال ، وأمر مخصص بالاستقبال .

□ الرأي في قسمة الفعل الى ماضٍ ومضارع وأمر :

لا خلاف بين الأمة على جريان الفعل على الماضي والمضارع . فالفعل الماضي ما دل على معنى مقترن بالزمان الماضي ، والمضارع ما دل على معنى مقترن بزمان يحتمل الحال والاستقبال . أما جريان الفعل على (الأمر) ففيه نظر .

ذلك أن الفعل يدل على الحدث مقترنا بزمان ، فهل الأمر مقترن بزمان ؟

أقول (الأمر) صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل ، فهو صيغة انشاء طلبي يراد بها طلب القيام بالفعل . فالكلام أما خبر وأما انشاء . فالخبر قولك كتب زيد ويكتب عمرو . ففي الجملة ما هنا اسناد خبري مقترن بزمان . أما قولك اكتب فهو اسناد انشائي غير مقترن بزمان فانت تطلب من المخاطب القيام بفعل الكتابة ولا تخبره بحدث الكتابة مقترنا بزمان . فاذا استجاب المخاطب قامت استجابته فيما يستقبل من الزمان .

وان شئت التفصيل قلت أن معنى (الأمر) غير مقترن بزمان ، لأنه لا يخبر بحدث ، وإنما المقترن بزمان هو تلفظك به ، أي قولك (اكتب) فهو يجري في الحاضر ، وكذلك الاستجابة للأمر اذا حدثت فانها تجري في المستقبل .

وطبيعي أن يكون المعمول في الحكم على (الأمر) هو دلالته ، لا التلفظ به ، وكذلك فعل علماء الأصول ، اذ قضوا أن (الأمر) هو طلب الفعل أي طلب القيام به وليس الفعل ، أي وليس التلفظ به ، قال ابن العيني زين الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ، في شرح كتاب (المنار) لابن الملك : « ومنه أي من الخاص الأمر لأنه وضع لمعنى معلوم على انفراد ، وهو طلب الفعل » ويمضي في الشرح فيقول : « وخرج بالقول ، أي بتعريف ابن الملك ، الفعل » أي خرج بالتعريف أن يكون (الأمر) هو الفعل ، أي التلفظ به ، لأنه طلب الفعل ، أي طلب القيام به .

□ أزمنة الفعل عند ابن يعيش :

قال موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (٦٤٣ هـ) في شرح كتاب (المفصل) للزمخشري (ج ٢/ ص ٧) : « لما كانت الأفعال مساوقة للزمان ، والزمان من مقومات الأفعال ، توجد عند وجوده ، وتنعدم عند عدمه ، انقسمت باقسام الزمان . ولما كان الزمان ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل ، وذلك من قبل ان الأزمنة حركات الفلك ، فمنها حركة مضية ، ومنها حركة لم تات بعد ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية ، كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر . فالماضي ما عدم بعد وجوده ، فيقع الاخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده ، وهو المراد بقوله : البدال على اقتران حدث بزمان قبل زمائك ، أي قبل زمان اخبارك ، ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث ، لا وقت الحديث عنه ، ولولا ذلك لكان الحد فاسداً . . والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد ، بل يكون زمان الاخبار عنه قبل زمان وجوده . وأما الحاضر فهو الذي يصل اليه المستقبل ، ويسري منه الماضي ، فيكون الاخبار عنه هو زمان وجوده . »

فالذي اراده ابن يعيش أن الفعل ما دام مقترباً بزمان ، والأزمنة ثلاثة : ماض وحاضر ومستقبل . فالفعل كذلك : ماض وحاضر ومستقبل . لكنه حين قسم الفعل اتبع فيه القسمة الشائعة المعروفة عند النحاة فقال : الفعل ماض ومضارع وأمر ، فأين (الأمر) من قسمة الأزمنة او الأفعال هذه ؟

□ ما القول في فعل الأمر :

كلام ابن يعيش على أزمنة الفعل لا يدع للأمر مكاناً في قسمة الأزمنة بل الأفعال . فالماضي انما يقع الاخبار عنه بعد زمان وجوده ، والمستقبل انما يقع الاخبار عنه قبل زمان وجوده . أما الحاضر فيخبر عنه زمان وجوده . وهذا يعني أن الفعل الماضي يخبر به عن الحدث الفاتت بعد زمان وجوده . ويخبر بالفعل الآتي قبل زمان الحدث الآتي . ويخبر بالفعل الحاضر زمن وقوع حدثه . فالفعل انما يخبر به عن الأحداث الجارية في هذه الأزمنة الثلاثة .

أما (الأمر) فليس مما يخبر به ، في الأصل ، لأنه صيغة انشاء ، لا اخبار ، فلا يصح فيه إذا حد الفعل .

ومن ثم أشكل على النحاة مجيء خبر المبتدأ جملة انشائية ، لأن الانشاء لا يخبر به ، فذهب قوم الى صحة الاخبار بها على تاويل صفة ، فاذا قيل : زيد اضربه ، كان كأنه قيل : زيد مطلوب ضربه . والتزم ابن السراج تقدير قول معذوف قبلها ، أي زيد أقول لك اضربه . وذهب ابن الأنباري الى امتناع الاخبار به مطلقاً وتبعه قوم من النحاة . أما الجملة الخبرية فالأخبار بها هو الأصل الشائع الكثير ، وهي اما اسمية نحو زيد أبوه قائم أو فعلية نحو زيد قام أبوه .

□ الزجاجي وقسمة الفعل بحسب أزمنته :

الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (٣٢٧ هـ) من علماء بغداد الذين أخذوا من البصرية ومن الكوفية ، بما رجح لديهم ، فبدا بفدادي النزعة ، وإن كان إلى البصرية أميل منه إلى الكوفية . فما الذي قاله في قسمة الفعل بحسب أزمنته ؟

قال الزجاجي في كتابه (الجمل) : « الفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل ، نحو قام يقوم وقعد يقعد ، وما شبه ذلك / ١٧ » . ولا يعني هذا أن الزجاجي قد أسقط من حسابه (الحال) ، فقد ذكر في موضع آخر من كتابه : « الأفعال ثلاثة : فعل ماض وفعل مستقبل » وأردف : « وفعل في الحال يسمى الدائم » ، فجعل (الحال) بين الماضي الذي فات حدثه قبل التلفظ به ، والمستقبل الذي ينتظر حدثه بعد التلفظ به . ولا شك أنه تابع في وصف (الحال) بالدائم أمام الصناعة . قال سيبويه (الكتاب) : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنييت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » . فالفعل الذي هو كائن لم ينقطع إذا أخبرت به ، عند سيبويه ، هو الفعل الدائم أو المستمر عند الزجاجي .

والزجاجي إذا كان ممن أعجب بسيبويه ، فإنه لم يشايعه في كل ما ذهب إليه . ومن ذلك أنه لم يجعل للأمر حيزاً في أقسام الفعل خلافاً لسيبويه حين قال : « وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً : اذهب واقتل واضرب » .

وقد تعجب لم عول الزجاجي على (الماضي والمستقبل) ، حيناً دون (الحال) ، والشائع عند النحاة أن صيغة المضارع للحال والاستقبال ، وهي للحال أخص ، لأنها تستعمل في الحال بغير قرينة وفي الاستقبال بقرينة (السين وسوف) ؟ أقول عند الزجاجي إلى الاكتفاء حيناً بذكر (المستقبل) دون (الحال) لأنه اعتد (المستقبل) أسبق الأفعال ، فقد قال في كتابه (الإيضاح / ٨٥) : « اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم : الفعل المستقبل لأن الشيء لم يكن ثم كان ، والعدم سابق . ثم يصير في الحال ثم يصير ماضياً . . . فأسبق الأفعال في المرتبة : المستقبل ، ثم فعل الحال ، ثم فعل الماضي » . وهذا ما حمله أن يستغني حيناً بذكر الماضي والمستقبل ، لا سيما وأن (الحال) لا ينفرد ببناء خاص دون المستقبل .

على أن تذرع الزجاجي بالمنطق في تحليل الأحكام اللغوية وتحقيقها هاهنا ، ليس مما يمول عليه ، فلهذه الأحكام معايير أخرى . والزجاجي ، مع ذلك ، لا يوغل في التعليل الجدلي أيفال كثير من النحاة ، كابن الشجري بهبه الله أبي السمادات (٥٤٢ هـ) وابن الأنباري أبي البركات كمال الدين بن عبد الرحمن (٥٧٧ هـ) .

□ الكوفيون وأزمة الفعل :

إذا كان البصريون قد ذهبوا في قسمة الفعل بحسب أزمنته إلى ماض ومضارع وأمر ، فقد نحا الكوفيون في ذلك منحى آخر قسموا به الفعل إلى ماض ومضارع أو مستقبل ، ولم يجعلوا (الأمر) قسماً ثالثاً ، وإنما جعلوه فرعاً على المضارع ، وتصوروا أنه مقتطع منه .

قالوا : قد دخلت على المضارع لام الأمر فتقبل (لتفعل) ثم حدثت اللام وتام المضارعة لكثرة الاستعمال ، قال قولك (لتفعل) الى قولك (افعل) . ولا يخفى ما في تصور الكوفيين هذا من تكلف واضح اعتدوا فيه الاحتمال بمنزلة الحقيقة الثابتة ، ولا يتساوى في المعنى قولك (افعل) وقولك (لتفعل) ، ولو كانا سيفتحن للأمر .

وقد تذرّع الكوفيون بمذهبهم هذا في (الأمر) ليعملوا بذلك الوجه في اعرابه ، خلافاً للبصريين الذين قالوا ببناء فعل الأمر على الأصل ، فالبناء عندهم أصل في الأفعال ما لم تضارع الأسماء ، والأمر لا يضارعها كما يضارع ما أسموه بفعل (المضارع) . ذلك ان النحاة قد قضوا بأعراب الأسماء وعللوا ذلك باختلاف معانيها النحوية ، فان للمعاني التي يكتسبها الاسم في التركيب دلالات تكشف عنها مواقعها فيه ، فاعلة أو مفعولة أو مضافا إليها ، وليس لصور هذه الأسماء أو أبنيتها علاقة بهذه المعاني . وقد جاءت حركات الاعراب لتكشف عن المعاني النحوية هذه ، ولو لم تنفرد في هذا الكشف اذ شاركتها فيه الأدوات الداخلة في التركيب ، ولذا سميت هذه الأدوات بحروف المعاني .

وقد أغنى الاعراب أن يلتزموا في التركيب تقديم فاعل أو تأخير مفعول ، فاتسموا في الكلام وتصرفوا فيه بتقديم وتأخير ، فضمنوا بذلك حسن الأداء ودقة التعبير واستجابوا بهذا لضرورات الشعر والسجع ، ولو لم يطلقوا العنان لتصرفهم هذا ، اذا لم يستجيزوا التقديم والتأخير في كل موضع . ونجم عن هذا ، على كل حال ، أنه لم يخلصهم في الكشف عن المعاني النحوية لزوم الرتبة بتقديم الفاعل وتأخير المفعول ، كما توجبته اللغات غير العربية .

وانفرد الكوفيون فأضافوا في تحليل اعراب الاسم الى اختلاف معانيه النحوية في التركيب ، اختلاف معانيه اللغوية في الأصل ، قبل التركيب .

وهكذا قال النحاة بأعراب المضارع ما لم تتصل به نون التوكيد المباشرة أو نون النسوة ، وعللوا اعرابه باختلاف المعاني عليه ، كما اختلفت على الأسماء ، فثمة فارق في المعنى بين المضارع مرفوعاً ومجزوماً ومنصوباً . وقد استوجب اختلاف المعاني اختلاف الحركات واختلاف الأداة ، وهكذا أتت حركة الاعراب لتنبه على المعنى الذي حملته الأداة .

وهكذا قسم الكوفيون الفعل الى ماضٍ ومستقبل ، ولم يجعلوا الأمر قسيماً لهما ، فهل جعلوا للماضي والمستقبل قسيماً آخر ؟ أقول ذكر الكوفيون (الفعل الدائم) وجعلوه هذا القسم ، فما الذي عنوه بالفعل الدائم ؟ لم يميز الكوفيون بالفعل الدائم ما ذهب اليه الزجاجي من أنه الفعل الحاضر ، وإنما عنوا بهذه التسمية (اسم الفاعل) . فكيف تصور الكوفيون اسم الفاعل فعلاً ولم أسموه بالفعل الدائم ؟

□ الكوفيون والفعل الدائم :

أقول قد أسمى الكوفيون (اسم الفاعل) فعلاً لأنه يعمل بعمل فعله ، وهذا معروف متفق عليه ، وهو عند جمهور النحاة شبه الفعل . وأسمى الكوفيون اسم الفاعل فعلاً

دائماً ، لاشتمال دلالة على الحال والاستقبال حيناً ، والماضي حيناً آخر . ولكن متى يدل (اسم الفاعل) على الحال أو الاستقبال ، أو يدل على الماضي ؟

أراد الكوفيون باسم الفاعل هذا ، وقد اسموه (الفعل الدائم) أو المستمر ، اسم الفاعل المعدل للعمل . وقد اشترط جمهور النحاة لاسم الفاعل المجرد من (آل) ليعمل فينصب مفعولاً به ، أن يدل دلالة المضارع على الحال أو الاستقبال ، دون الماضي ، ويسبق بنفي أو استفهام ، أو يكون خبراً أو صلة أو وصفاً فتستحكم المشابهة بينه وبين الفعل . فإذا دل على الماضي انفي عمله :

قال أبو البقاء الكوفي في (الكليات) : (اسم الفاعل إذا كان للاستمرار يصح إعماله نظراً إلى اشتماله على الحال أو الاستقبال ، والفاوّه نظراً إلى اشتماله على الماضي - ٣١٧/٥ .

وقد ذهب الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة امام الكوفية (١٨٩ هـ) وشايه جماعة إلى أن (اسم الفاعل) يعمل ولو دل على الماضي . واستدل على ذلك بقوله تعالى : « وكلّهم بأسط ذراعيه بالوصيد - الكهف / ١٨ » . فإن زمن حصول الحدث للمخبر عنه سابق لزمن نزول الآية . لكنه أجيب بأن الآية قد اتت لحكاية الحال في الماضي ، بدليل قوله تعالى « وكلّهم بأسط » والواو للحال ، والذي يحسن بمد واو الحال قولك (وكلّهم يسط) لا (وكلّهم بسط) . وقد تقدّم هذا في الآية ، قوله تعالى : « ونقلّهم ذات اليمين وذات الشمال » . ف جاء (نقلّهم) فعلاً مضارعاً دالاً على الحال أو الاستقبال . وفي هذه الاجابة وجه متقبل سائغ .

لكن الكسائي احتج إلى ذلك بأية أخرى ، هي قوله تعالى : « فالق الاصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً ذلك تقدير العزيز العليم - الانعام / ٩٦ » : فقد قرئ « وجاعل الليل سكناً » كما قرئ « فلتلق الاصباح » . وقد تقدم هذه الآية ، قوله تعالى : « إن الله فالق الحب والنوى » ، فقدّر في هذا معنى الماضي ، كما قدّر فيه معنى الحال . قال أبو البقاء عبيد الله المكي في (إعراب القرآن) : « قوله تعالى فالق الحب يجوز أن يكون معرفة لأنه ماض ، وأن يكون نكرة على أنه حكاية » أي يجوز أن تكون اضافة (فالق) محضة تفيد التعريف فتفيد الماضي فيلغى عمل اسم الفاعل ، كما يجوز أن تكون اضافته غير محضة فلا تفيد تمييزاً فتدل على الحال ويكون اسم الفاعل عاملاً . ويمضي المكي فيقول : « وجاعل الليل مثل فالق الاصباح في الوجهين » أي في كون الاضافة محضة أو غير محضة ، وفي إعمال اسم الفاعل أو الفائه ، وافادة الحال ، أو الماضي . وبقي الخلاف في نصب (سكناً) من قوله تعالى : (وجاعل الليل سكناً) قال المكي : « وسكناً مفعول جاعل إذا لم تعرفه ، وإن عرفته كان منصوباً بفعل محذوف أي جعله سكناً » ، أي أن الاضافة إذا لم تكن محضة فاسم الفاعل عامل يفيد الحال و (سكناً) مفعول لاسم الفاعل . وإذا كانت محضة فاسم الفاعل ملغى يفيد الماضي و (سكناً) مفعول لفعل محذوف . وهنا محل الخلاف ، فالكسائي قد ذهب إلى أن نصب (سكناً) مع دلالة اسم الفاعل على الماضي ، دليل على عمل اسم الفاعل ولو أفاد الماضي و (سكناً) مفعول لاسم الفاعل ، خلافاً للبصريين الذين اشترطوا لعمل

اسم الفاعل أن يدل على الحال أو الاستقبال، دون الماضي ، فإذا دل على الماضي فقد انفي عمله ، وهذا ما قادهم الى أن يقدروا فعلاً محذوفاً ينصبون به (سكناً) على المفعولية ، بعد أن ألفوا اسم الفاعل حين قدروا فيه معنى الماضي . وقد أخذ المكبري في (أعراب القرآن) عامة بمذهب البصرية .

ولا يعني ما تقدم من قول المكبري أن لنا أن نقدر في كل (اسم فاعل مضاف) أن تكون اضافته غير محضة فيكون عاملاً ، ويدل على الحال ولا يفيد التعريف ، أو تكون اضافته محضة فيكون ملغى ويدل على الماضي ويفيد التعريف ، فإن مرد ذلك الى القرينة . فقد جاء قوله تعالى : « كل نفس ذائقة الموت » باضافة (ذائقة) الى الموت اضافة غير محضة ، وليس ثمة ما يتسع هنا لاضافة (ذائقة) الى الموت اضافة محضة . قال المكبري في (أعراب القرآن) : (واضافة ذائقة غير محضة لأنها نكرة يعكس بها الحال ، وقرئ شأداً ذائقة الموت بالتنوين والاعمال) .

□ الفراء واسم الفاعل :

نهج الفراء يحيى بن زياد (٢٠٧ هـ) ، وهو عكس من أعلام الكوفية ، نهج الكسائي في اتخاذ أصول الكوفية ، وتجلّى ذلك في كتابه الأول (معاني القرآن) . وقد عُد فيه (٤٥/١) الى تمييز اسم الفاعل العامل فاسماه (فعلاً دائماً) ، من اسم الفاعل غير العامل ، وقد أبقاه على الأصل (اسماً) .

قال الفراء في تفسير قوله تعالى : « كل نفس ذائقة الموت » الانبياء/٣٥ « باضافة (ذائقة) الى الموت ، قال في كتابه (معاني القرآن) : « ولو نونت ذائقة ونصبت كان صواباً » . وهذا يعني أن (ذائقة الموت) بتنوين الأول ونصب الثاني ، على إعمال اسم الفاعل ، جائز جواز (ذائقة الموت) بالاضافة غير المحضة ، فكلاهما يفيد الحال أو الاستقبال . وأردف : « وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل » ، ومؤدّى ذلك أن العرب قد تعني الماضي في اسم الفاعل العامل ، ولو أن الكثير الغالب أن تعني المستقبل . ويضحي الفراء قائلاً : « فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون الا بالاضافة » ، ولحقى ذلك أن الماضي إنما يعبر عنه غالباً بالاضافة ، ولكن قد يعبر عنه بأعمال اسم الفاعل أيضاً ، وهذا رأي الكوفية خلافاً للبصرية التي لا ترى في الاعمال الا دلالة الحال والاستقبال ، لكنها ترى في الاضافة دلالة الحال اذا لم تكن محضة ، والماضي اذا كانت محضة .

□ البصريون واسم الفاعل :

ذهب البصريون الى أن اسم الفاعل إما أن يفيد الماضي ، ولا يتأتى ذلك الا باضافته اضافة محضة تفيد التعريف ، وإما أن تفيد الحال أو الاستقبال ، ولا يكون هذا الا بأعمال اسم الفاعل وتنوينه ، أو باضافته اضافة غير محضة لا تفيد تعريفاً .

وقد بسط القول في ذلك القرطبي أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري في تفسير قوله تعالى: «كل نفس ذائقة الموت - آل عمران/ ١٨٥» . قال القرطبي: «ذائقة الموت بالاضافة، وقرأ الأعمش ويحيى وابن أبي إسحاق ذائقة الموت بالتنوين ونصب الموت، قالوا لأنها لم تذق بعد»، وأردف: «ذلك أن اسم الفاعل على ضربين: أحدهما أن يكون بمعنى الماضي، والثاني بمعنى الاستقبال». فان أردت الاول لم يكن فيه الا الاضافة الى ما بعده، كذلك قولك: هذا ضارب زيد. أس . لأنه يجري مجرى الاسم الجامد وهو العلم . . اي أن الاضافة فيه محضة . وتابع يقول: «وان أردت الثاني جاز الجر والنصب والتنوين، فيما هذا سبيله هو الاصل، لأنه يجري مجرى الفعل المضارع . فان كان غير متعد لم يمتد نحو قائم زيد . وان كان متعداً عديته ونصبته به فتقول: زيد ضارب عمرواً بمعنى يضرب عمرواً . ويجوز حذف التنوين والاضافة تخفيفاً»، ومعنى هذا أن تنوين اسم الفاعل ونصبه المفعول به، كحذف تنوينه مع اضافته، في الحادة الحال، ما دامت الاضافة غير محضة .

□ اسم الفاعل والاستمرار :

إذا قيل إن دلالة اسم الفاعل هي (الاستمرار) فسّر ذلك على أحد وجهين: الأول أن يعني الاستمرار اشتغال هذه الدلالة على الحال أو الاستقبال حيناً وعلى الماضي حيناً آخر . وهذا ما حمل الكوفيّين على أن يسمّوا اسم الفاعل بالفعل الدائم . وقد جاء في الكلبيات لأبي البقاء: «اسم الفاعل إذا كان للاستمرار يصح إعماله نظراً الى اشتغاله على الحال أو الاستقبال، والفاؤه نظراً الى اشتغاله على الماضي - ٣١٧/٥»، كما ذكرنا ذلك قبل . ولا ننسى أن الكوفيّين قد اعتقدوا اشتغاله على الماضي أيضاً، ولو كان عاملاً .

الثاني أن يعني الاستمرار الثبوت في الأزمنة المختلفة . وقد أشار صاحب الكلبيات الى هذا حين قال: «معنى الاستمرار هو الثبوت من غير أن يعتبر معه الحدث في أحد الأزمنة - ٣٢٣/٥»، وهو الاصل فيه، اذ قال: «اسم الفاعل يستفاد منه مجرد الثبوت صريحاً بأصل وضعه - ١٧٣/٥» .

ولكن متى يدل اسم الفاعل على الثبوت أي الاستمرار في الأزمنة المختلفة ؟

أقول يدل اسم الفاعل على الثبوت أو الدوام أو الاستمرار في الأزمنة المختلفة، اذا أضيفته اضافة محضة، أي اضافة معنوية أو حقيقية، فجرى مجرى الاسم الجامد، وقد يدل في هذه الحال أيضاً على الماضي، والقرينة تفصل بين الدالتين .

قال الامام البيضاوي في تفسير قوله تعالى: «فالق الاصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً ذلك تقدير العزيز العليم - الانعام/ ٩٦»: «وقرىء «فالق الاصباح بالنصب على المدح وجعل الليل سكناً ونصبه بفعل دل عليه جاعل لا به، فانه في معنى الماضي ويدل عليه قراءة الكوفيّين وجعل الليل»، أي وقرىء (جاءل الليل ساكناً) وقد نصب (سكناً) بفعل محذوف لدلالة جاعل على الماضي، لأن عمل اسم الفاعل ونصبه للمفعول مشروط بدلالته على الحال أو الاستقبال، دون الماضي، خلافاً للكسائي وابن هشام وابن مضاء . ومضى

الامام البيضاوي يقول : « ٠٠٠ وبه على أن المراد منه جعل مستمر في الأزمنة المختلفة » ، أي وقرئ (وجعل الليل سكناً) على أن المراد جعل الخالق الليل كذلك مستمراً على الدوام . فثبت بهذا أن إضافة اسم الفاعل بالإضافة المحضة أو المعنوية الحقيقية قد تنطوي على دلالة على الماضي ، كما تنطوي على دلالة على الاستمرار ، والقرينة تميز أحدهما من الأخرى .

وانظر إلى ما جاء في شرح الامام عبدالرحمن بن محمد الجامي لكافية ابن الحاجب . قال ابن الحاجب : « فإن كان للماضي وجب الإضافة معنى ، خلافاً للكسائي » فقال الجامي : « فإن كان اسم الفاعل المتعدي للزمان الماضي بالاستقلال ، أو في ضمن الاستمرار ، وأريد ذكر مفعوله وجبت الإضافة ، أي إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله معنى أي إضافة معنوية لغوات شرط الإضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو أمس ، خلافاً للكسائي فإنه ذهب إلى عدم وجوب إضافته ، لأنه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال فيجوز أن يكون منصوباً على المفعولية وعلى تقدير إضافته ليست إضافته معنوية لأنها عنده من قبيل إضافة الصفة إلى معمولها ٠٠٠ » أي أنه لا بد لأعمال اسم الفاعل المتعدي ونصبه مفعولاً ، من أن يدل على الحال أو الاستقبال دون الماضي ، فيسبون أو يضاف إضافة لفظية ، لا معنوية . وقد جاء ذلك في قوله تعالى : « كل نفس ذائقة الموت » فقرئ (ذائقة) بالإضافة وبالتنوين .

فإذا أريد دلالة اسم الفاعل على الماضي أو على الاستمرار فلا بد من إضافته . وإضافته هنا معنوية كقولك زيد ضارب عمرو أمس ، خلافاً للكسائي الذي أجاز إعمال اسم الفاعل ، ولو دل على الماضي ، فلم يبر ضرورة إضافته في هذه الحال الإضافة المعنوية المحضة التي أوجبها البصريون .

وهكذا إذا قصد تعريف الصفة المضافة إلى معمولها كاسم الفاعل تعرفت بدلالة الوصف على الاستمرار في الأزمنة المختلفة ، وكانت إضافتها محضة معنوية ، فوصفت بها المعرفة . قال الامام السيوطي في همع الهوامع : « فإن قصد تعريفها ، أي الصفة المضافة إلى معمولها بأن قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان تعرفت ، ولذا وصفت بها المعرفة ، في قوله تعالى ٠٠٠ غافر الذنب = ٤٨/٢ » .

قال تعالى : « حم . تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم . غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول لا إله إلا هو اليه المصير - غافر/٣ » ، فقال أبو البقاء المكي في (إعراب القرآن) : « غافر الذنب قابل التوب كلتاها صفة لما قبله والإضافة محضة » أي صفة لله ، وأردف : « وأما شديد العقاب منكرة لأن التقدير شديد عقابه ليكون بدلاً » . ويجوز أن يكون شديد بمعنى مشدد . لتكون الإضافة محضة ليعترف ويكون وصفاً أيضاً . أما - ذي الطول فصفة أيضاً » .

وقال تعالى : « فائق الأصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً ذلك تقدير العزيز العليم - الأنعام/٩٦ » ، فجاء في إعراب القرآن للمكبري أن دلالة (فائق الأصباح) قد تكون الماضي والإضافة محضة تنفيذ التعريف ، وقد تكون الحال والإضافة

غير محضة تفيد التذكير ، فهل ثمة وجه تكون الدلالة الزمنية فيه ، هي الاستمرار والاضافة
محضة ؟

أقول جاء في تفسير القرطبي قوله : « فائق الاصباح نعت لاسم الله تعالى ، أي ذلكم الله ربكم فائق الاصباح » فثبت بهذا أن اضافته محضة تفيد التعريف لأن النعت يتبع المنوت في تعريفه وتذكيره . وقد قال القرطبي في دلالاته الزمنية : « وقيل المعنى أن الله فائق الاصباح ، والصبح والصبح أول النهار وكذلك الاصباح ، أي فائق الصبح كل يوم ، والاصباح مصدر أصبح » وأردف : « وقال الضحاك فائق الاصباح خالق النهار وهو معرفة لا يجوز فيه التثوين عند أحدين النحويين » فثبت بقوله (فائق الصبح كل يوم) أنه دال على الاستمرار .

وقد جاء في اعراب (الفاتحة) للإمام خالد الأزهري في كتابه (الأزهرية في علم النحو) : « الحمد مبتدأ ، لله جار ومجرور . رب نعت أول لله وهو مضاف ، العالمين مضاف إليه ، الرحمن نعت ثان لله ، الرحيم نعت ثالث لله ، مالك نعت رابع لله وصح ذلك لدلالته على الدوام والاستمرار لكونه من صفات الباري تعالى وهو مضاف اضافة محضة / ١٨٦ » . فقد رأيت كيف جعل اسم الفاعل المضاف اضافة محضة وهو (مالك) نعتاً لمعرفة ، ذلك لدلالته على الدوام الاستمرار .

□ المخزومي والسامرائي ودلالة اسم الفاعل على الاستمرار :

أشرنا فيما تقدم إلى أن وصف اسم الفاعل بالمستمر أو الدائم يعني أحد أمرين : الأول دلالة هذه الصيغة على الماضي حيناً والمضارع والمستقبل حيناً آخر ، وهذا ما عناه الكوفيون بوصفهم اسم الفاعل بأنه (الفعل الدائم) . ويطابق ذلك ما أورده الباحث (بول كراوس) في (محاضراته عام ١٩٤٣) ، وقد تحدث عنها الدكتور أسرائيل ولفنسون في كتابه (تاريخ اللغات السامية / ١٦) حين أشار أن اللغات السامية قد عرفت عهداً غابراً ، لم يكن لها فيه صيغة للماضي وأخرى للمضارع أو المستقبل ، وإنما كانت هناك صيغة تستعمل في التعبير عن الأزمنة جميعاً . وهذا ما ذكره الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي / ١١١) إذ قال : « يرى بعض فقهاء اللغة المعديين من المستشرقين والمعنيين بالدارسات المقارنة أن الزمان ليس شيئاً أصيلاً ، وأن اقتران الفعل العربي به حديث النشأة ، بعد أن وجدت صيغة - فَعَلَ - المتطورة عن صيغة - فَعِلَ - وهي الصيغة التي يسمونها : برمانسيف أو الفعل الدائم في تعبير الكوفيين ، والتي يمنونها أقدم وجوداً من الفعل الماضي » .

أقول إن التعبير بصيغة واحدة عن أزمنة مختلفة لا ينفي البتة اقتران الفعل بدلالته الزمنية . قال الدكتور ولفنسون « كذلك يعتقد العلماء أن صيغة المضارع كانت في مئتي قرون كثيرة تدل على جميع الأزمنة ، كما هو الحال في اللغة الصينية وفي اللغة الأندرو جرمانية الأصلية / ١٦ » .

وهكذا فإن اسم الفاعل صيغة واحدة تدل على الماضي حينما كما تدل على الحال والاستقبال حينما آخر . وهذا ما حمل الكوفيين على تسميته بالفعل الدائم .

الثاني : دلالة اسم الفاعل على الاستمرار في مختلف الأزمنة ، دون زمن معين . قال المخرومي في كتابه (في النحو العربي / ١٣٩) : « وأما مثال فاعل فهو أحد أقسام الفعل ، وهو الفعل الدائم الذي لا دلالة له على زمان معين إذا لم يوصل بصلة من مضاف إليه أو مفعول » . وفي كلام المخرومي هذا نظر من ناحيتين :

الأولى : أن الكوفيين لم ينعوا بالفعل الدائم الفعل الذي لا دلالة له على زمان معين ، وإنما عنوا به الفعل الذي يدل على الماضي تارة وعلى المضارع أو المستقبل تارة أخرى .

الثانية : أن قول المخرومي : « الذي لا دلالة له على زمان معين » يعني الإشارة إلى صفة الاستمرار في اسم الفاعل ، ودلالة اسم الفاعل على الاستمرار ليست مرهونة بمدم إضافته ، فقد يدل اسم الفاعل على الاستمرار ويكون مضافاً . وقد مثلنا لذلك بقوله تعالى « غافر الذنب - غافر/٣ » ، كما مثلنا له بقوله تعالى « فالق الاصباح الأنعام/٩٦ » .

وقد بحث هذا الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه (الفعل زمانه وابنيته) وانتهى منه إلى القول : « والقول بدلالة فاعل على الاستمرار مما انفرد به المخرومي ، فقد اقتصر السابقون على دلالة فاعل على المستقبل ، وهو اسم الفاعل المنون العامل نحو أنا صائم يوم الغميس أي ساصوم ، وعلى المضى وهو اسم الفاعل المضاف نحو هو قاتل أخيه ، أي قتل - ٤٣ » . قال السامرائي هذا وقد ثبت بما لا وجه فيه لشك أو ارتياب ، دلالة اسم الفاعل على الاستمرار ، كما رأيت .

ولا ننس قول أبي البقاء الحسيني الكفوي في (كلياته) : « اسم الفاعل يستفاد منه مجرد الثبوت صريحاً بأصل وضعه ، وقد يستفاد منه غيره بقرينة ، وكذا حكم اسم المفعول . وأما الصفة المشبهة فلا يقصد بها إلا مجرد الثبوت وضعاً أو الدوام باقتضاء المقام - ١٧٣/٥ - ١٧٤ » وقد أبان عن معنى الاستمرار فقال : « معنى الاستمرار هو الثبوت من غير أن يعتبر معه الحدث في أحد الأزمنة - ٣٢٣/٥ » . وقد دل على ذلك الحجج الملزمة والبنيات المسلمة .

أبواب الفعل

للفعل الثلاثي المجرد ستة أوزان أسماها بالأبواب . فهو إما أن تتفق حركة عينه بين الماضي والمضارع فيكون مفتوح العين فيهما كفتح يفتح ويظهر يظهر ، وهو الباب الثالث . أو يكون مضموم العين فيهما كشرف يشرف ، وهو الباب الخامس الذي لا يكون فعله إلا لازماً ، دون سائر الأبواب . أو يكون مكسور العين فيهما كحسب يحسب ووثق يثق ، وهو الباب السادس الذي لا يأتي عليه الفعل إلا نادراً ، لأن أكثر ما جاء على فعل بالكسر جاء مضارعه بالفتح .

وأما أن تختلف حركة عينه بين الماضي والمضارع فتفتح في الماضي وتضم في المضارع كنصر ينصر وقعد يقعد ، وهو الباب الأول ، أو تفتح في الماضي وتكسر في المضارع ككسر يكسر ونزل ينزل ، وهو الباب الثاني . أو تكسر في الماضي وتفتح في المضارع ، وهو الباب الرابع كفهم يفهم وفرح يفرح . وتمت هذه الأبواب التي تختلف فيها حركة العين بين الماضي والمضارع دعائم الأبواب ، لأنها تضم أكثر الأفعال ، ومن ثم كان الأصل في الفعل أن تختلف حركة العين بين ماضيه ومضارعه . وقد رتب النحاة أبواب الثلاثي المجرد ، بملاحظة حركة عين ماضيه فعين مضارعه ، فقالوا : فتح ضم ، فتح كسر ، فتحتان : كسر فتح ، ضم ضم ، كسرتان .

القياس في بعض أبواب الثلاثي

□ قول من قال باطلاق القياس في بعض أبواب الثلاثي :

قال كثيرون باطلاق القياس في بعض أبواب الثلاثي لازمة ومتعدية . فقد ذهب أبو العباس بن محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥ هـ) وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١ هـ) إلى جواز الكسر والضم في مستقبل (فَعَلَّ) المفتوح العين ، في جميع الباب ، كما جاء في المخصص لابن سيده (١٢٤/١٤) .

وقال ابن درستويه (٣٤٧ هـ) في شرح النصيح : « كل ما كان ماضيه على فَعَلَّت بفتح العين ، ولم يكن ثانية ولا ثالثة من حروف اللين ولا العلق ، فإنه يجوز في مستقبله يفعل بضم العين ويفعل بكسرها ، كضرب يضرب وشكر يشكر ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، ولا فيه عند العرب إلا الاستعسان والاستغفاف » كما جاء في الزهر للسيوطي (١٢٥/٦ - ط ١٣٢٥ هـ) .

ونعاه أبو علي الفارسي هذا النحو (٣٧٧ هـ) فقد جاء في المخصص لابن سيده (١٢٣/١٤) : « قال أبو علي هذان المثالان ، يفعل بالكسر ويفعل بالضم ، جاربان على السواء في الغلبة والكثرة ، قال أبو الحسن يفعل بالكسر أغلب من يفعل بالضم . قال أبو علي : وذلك ظن ، إنما توهم ذلك من أجل الخفة فعلم أن يفعل بالكسر أكثر من يفعل بالضم ، ولا سبيل إلى حصر ذلك فيعلم أيهما أكثر وأغلب . غير أنا كلما استقرينا باب فعل المفتوح العين الذي يمتقب عليه المثالان يفعل بالكسر ويفعل بالضم ، وجدنا الكسر فيه أفصح وذلك للخفة كقولنا : خفق الفؤاد يخفق بالكسر ويخفق بالضم ، وحجل الغراب يحجل ويحجل ، وبرد الماء يبرد ويبرد ، وسمط الجدي يسمطه ويسمطه ، وأشباه ذلك مما تقصناه متقنو اللغة كالأصمعي وأبي زيد وأبي عبيد وابن السكيت وأحمد بن يحيى ، فهذا مذهب أبي علي في يفعل بالكسر ويفعل بالضم . . . » وقال ابن سيده : « وحكي عن محمد بن يزيد وأحمد بن يحيى أنه يجوز الوجهان في مستقبل فَعَلَّ في جميع الباب » .

وجاز ابن جني (٣٩٢ هـ) مجاز هؤلاء ، لكنه اعتد (يفعل) بالكسر هو الأصل ، و (يفعل) بالضم فرعاً عليه . قال ابن جني في الخصائص (٨٦/٣) : « ومن ذلك ما

يبينه القياس في نحو يضرب ويجلس ويدخل ويخرج من اعتقاب الكسر والضم على كل واحدة من هذه الميوز ، وأن يقال يخرج بالضم ويخرج بالكسر ، ويدخل بالضم ويدخل بالكسر ، قياساً على ما اعتقب عليه الحركتان معاً ، نحو يمرش بالکسر و يمرش بالضم ، ويشنق ويشنق ويخلق ويخلق بالضم والكسر في كل منها ، وإن كان الكسر في عين مضارع فَعَلَ بالفتح أولى من يفعل بالضم ، لما قد ذكرنا ، في شرح تصريح أبي عثمان ، فأنهما على كل حال مسموعان أكثر السماع في عين مضارع فَعَلَ ، فأعرف ذلك ونحوه مذهباً للمرب ، فمهما ورد منه فتلقه عليه » .

وقد علل ابن جني رجحان الكسر في مضارع (فَعَلَ) المفتوح العين في النصف فقال (١٨٥/١) « أرادوا أن تغالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي ، لأن كل واحد منهما بناء على حيال ، غير أنهم ألزموا فعل المضموم العين أن تكون العين في مضارعه مضمومة أيضاً كالماضي ، لأن هذا بناء على حدثه لا يكون متعدياً أبداً ، إنما يكون للهيئة التي يكون الشيء عليها . أما البناءان الآخران : فَعَلَ المفتوح العين وفعل المكسور العين فيكونان متعديين ، فلزموا أن تغالف حركة العين في مضارع كل منهما حركتها في الماضي . وقد استبد فعل المكسور العين بـ - يفعل - بفتحها ، فكان القياس أن يستبد فَعَلَ المفتوح العين بـ - يفعل - بكسرها . ومن هنا كان يفعل بالضم فيه داخلاً على يفعل بالكسر » فجعل الأصل في مضارع (فَعَلَ) المفتوح العين يفعل بكسرها .

□ قول من لم يطلق القياس فقصره على ما لم يسمع أو يعرف :

ومن الأئمة من قصر القياس في ذلك على ما لم يعرف أو يسمع ، والا فالسماع هو الأصل ، فما سمع بالكسر أو بالضم أو بهما معاً أخذ بسماعه . وما لم يعرف أو يسمع أخذ فيه بالقياس فجاز فيه الوجهان ، الكسر والضم ، وقد يؤثر الكسر لخبثته . فقد جاء في المخصص لابن سيده (١٢٣/١٤) : « وقال بعض النحويين إذا علم الماضي على فَعَلَ المفتوح العين ، ولم يعلم المستقبل على أي بناء هو ، فالوجه أن يجعل يفعل بالكسر ، وهذا أيضاً لما قد منا من أن الكسرة أخف من الفتح ، وقيل هما يستعملان فيما لا يعرف . » وقد جاء نحو من هذا في شرح المفصل لابن يعيش (١٥٢/٧) : « وقال بعضهم إذا عرف أن الماضي على فَعَلَ بفتح العين ولم يعرف المستقبل ، فالوجه أن يكون يفعل بالكسر لأنه أكثر ، والكسر أخف من الضم ، وقيل هما سواء فيما لا يعرف » .

وكان ابن عصفور (٦٦٣ هـ) قد أطلق القياس ، فردّ قوله أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) « ورد الأمر إلى السماع ما عرف السماع » فقد جاء في المزهّر للسيوطي (٢٥/٢) : « وقال ابن عصفور يجوز الأمران أن سمعاً أو لم يسمعاً » قال أبو حيان والذي يختار أن سمع وقت مع السماع ، وإن لم يسمع فاشكل جاز يفعل بالكسر ويفعل بالضم . . . » وحكى الفيومي في المصباح نحواً من هذا فقال : « وإن لم يسمع في المضارع بناءً فإن شئت ضمنت وإن شئت كسرت » وأردف « إلا الحلقي العين أو اللام فالفتح للتخفيف ، والحقاق بالأغلب » . وقد علل ابن جني فتح العين في مضارع (فَعَلَ)

المفتوح العين ، اذا كان حلقى العين أو اللام ، في كتابه (التصريف / ٦٨) فقال : « ومن ذلك أيضاً قولهم فَعَلَّ يفعل بفتح العين فيهما ، فيما عينه أو لامه حرف حلقى نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ وسمر يسمر وقصر يقصر وسحل يسحل وسنح يسنح ، وذلك لأنهم ضارعووا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق ، لما كان موضعاً منه مخرج الألف التي منها الفتحة » .

□ قول من قصر القياس على ما لم يشتهر وهو أبو زيد :

توسط جماعة بين من أطلق القياس في مضارع فعل المفتوح العين فأجاز فيه كسر العين وضمها ، ومن قصر القياس في ذلك على ما لم يسمع ، فقالوا بقياس ما لم يشتهر سمع أم لم يسمع ، وأول هؤلاء أبو زيد سعيد بن أوس الانصاري (٢١٥ هـ) .

فقد جاء في الزهر للسيوطي (٢ / ٦٢ - ط ١٣٢٥ هـ) : « والثلاثي الصحيح ثلاثة أضرب فَعَلَّ بالفتح وفَعَّل بالضم وفَعِل بالكسر ، فما كان على فَعَلَّ بالفتح من مشهور الكلام مثل ضرب ودخل فالمستقبل فيه على ما أتت به الرواية وجرى على الألسنة نحو يضرب بالكسر ويدخل بالضم ، وإذا جاوزت المشهور فانت بالخييار ، ان شئت قلت يفعل بالكسر وان شئت قلت يفعل بالضم ، هذا قول أبي زيد ، الا ما كان عين الفعل أو لامه أحد حروف الحلق فانه يأتي على يفعل بالفتح ، الا أفعال يسيرة جاءت بالفتح والضم مثل جنح وديغ ، وأفعال بالكسر مثل هنا يهني ونزع ينزع » . ولم يذهب أبو زيد الى ما ذهب اليه حتى طاف في القبائل يتعرف ما يجري على ألسنتها في مستقبل (فَعَلَّ) المفتوح العين . قال أبو زيد : « طفت في عليا وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان منه بالضم أولى ، وما كان بالكسر أولى ، فلم أجده لذلك قياساً ، وانما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستغف لا على غير ذلك » ، وأردف : « وقد يلتزمون أحد الوجهين للفرق بين المعاني في بعض ما يجوز فيه الوجهان - الزهر - ١٢٥ / ١ - ط / ١٣٢٥ هـ » .

وقد أشار ابن سيده الى مذهب أبي زيد هذا في المخصص حين حكى ما انتحاه قوم من النعويين في هذا الصدد فقال : « ان ما كثر استعماله على يفعل بالكسر وشهر لم يجز فيه ما استعمل على غير ذلك نحو ضرب يضرب بالكسر وقتل يقتل بالضم ، وما لم يكن من المشهور جاز فيه الوجهان - ١٢٤ / ١٤ » .

□ الامام الرضي ومذهب أبي زيد :

وقد بحث الرضي في شرح الشافية مضارع (فَعَلَّ) المفتوح العين ، فقال (١ / ١١٧) : « قياس مضارع فَعَلَّ المفتوح عينه اما بالضم أو الكسر » ، ويعني هذا أن الرضي قد قال بالسماع فمضارع فَعَلَّ المفتوح العين اما بالضم أو الكسر ، والحكم في ذلك للرواية . ثم ذكر مذهب أبي زيد فقال : « وتقدمي بعض النعاة وهو أبو زيد وقال : كلاهما قياس » .

وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويتبع استعماله ، فإن عرف الاستعمال فذاك والا استعمل معاً ، وليس على المستعمل شيء . فدل هذا على أنها زيد قد تعدى السماع إلى القياس فجاز الكسر والضم في مضارع فعمل المفتوح العين ، لكنه استدرك فاستثنى من القياس ما ليس معروفاً ولا يعرف الاستعمال إلا بالاشتغال ، فإن عرف الاستعمال فلا قياس وإن لم يعرف أي يشتهر كنت في الخيار بين الوجهين ، ولكن ما ضابط الشهرة هذه في الرواية .

□ ضابط الشهرة في مذهب أبي زيد :

أقول كان التعويل على الشهرة محل رعاية يومئذ بتدوين اللغة بظهور المعاجم . فقد عاش أبو زيد في أواخر القرن الثاني للهجرة وتوفي في أوائل القرن الثالث (ـ ٢١٥ هـ) ، وبدأ الرواد بوضع معاجمهم منذ أواخر القرن الثاني وحتى أواخر القرن الرابع . فقد وضع معجم العين للخليل (ت ١٧٠ هـ) ، ويمد الخليل رائداً في وضع المعاجم العربية ، وتلا (العين) معاجم في الماني والموضوعات وأخرى في الألفاظ والمفردات . وما ألف في الألفاظ والمفردات الجوهرة لابن دريد (ـ ٣٢١ هـ) وديوان الأدب للفارابي (ـ ٣٥٠ هـ) والبارع لأبي علي الفارسي (ـ ٣٥٦ هـ) والأفعال لابن القوطية (ـ ٣٦٧ هـ) والتعذيب للأزهري (ـ ٣٧٠ هـ) ثم الصحاح للجوهري (ـ ٣٩٣ هـ) والمقاييس والمجلد لابن فارس (ـ ٣٩٥ هـ) . وإذا كان الأوائل من هؤلاء قد عولوا غالباً على التمييز بين المشهور وغير المشهور من اللغات المسموعة عامة ، وأشاروا إلى غير الثابت غالباً ولم يشرؤا إليه حيناً ، فقد عول الجوهري من المسموع على الصحيح الثابت مشهوراً كان أو غير مشهور ، وأسمى مجمله (الصحاح) . قال السيوطي في المزهري (٦٠/١ ط = ١٣٢٥ هـ) : « وغالب هذه الكتب لم يلتزم فيها مؤلفوها الصحيح ، بل جمعوا فيها ما صح وغيره ، وينبهون على ما لم يثبت غالباً ، وأول من التزم الصحيح مقتصرأ عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، ولهذا سمي كتابه : الصحاح » . وهكذا أصبح الصحيح الثابت لديه ، هو المسموع المعول عليه . وقد فعل ابن فارس في مجمله ما فعل الجوهري في صحاحه .

وإذا كان ابن القوطية قد أخذ بمقالة أبي زيد حين قال في مقدمة كتابه (الأفعال) : « فما كان منه على فعمل من مشهور الكلام مثل ضرب ودخل ، فالمستقبل منه على ما أتت فيه الرواية وجرى على اللسنة : يضرب بالكسر ويدخل بالضم ، وإذا جاوزت المشهور فأتت بالخيار ، إن شئت قلت يفعل بالكسر ويفعل بالضم ، هذا قول أبي زيد ... » فقد اهتم الأئمة بعد ما ثبت وصح من المسموع لعرف ، قال ابن يعيش في شرح المفصل (٦٥٢/٧) : « وقال بعضهم إذا عرف أن الماضي على فعمل بفتح السين ولم يعرف المستقبل ، فالوجه أن يكون يفعل بالكسر لأنه أكثر ، والكسر أخف من الضم ، وقيل هما سواء فيما لا يعرف » . وقال ابن عصفور : « يجوز الأمر أن سما أو لم يسما » فقال أبو حيان الأندلسي : « والذي يختار أن سمع وقف على السماع ، وإن لم يسمع فأشكل جاز يفعل بالكسر ويفعل بالضم » وكذلك فعل الفيومي في المصباح إذ قال : « وإن لم يسمع في المضارع بناء فإن شئت ضمنت وإن شئت كسرت ... » ، وقد تقدم ذكر ذلك .

« يتبع »